المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2012/12/31 - 2012/12/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2012/12/1 وحتى 2012/12/13. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام السادس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة31 يوماً، وكانت كما يلي:

- بتاريخ 2012/12/31، أعلن اللواء إيتان دانقوت، منسق العمليات في المناطق المحتلة، للإذاعة الإسرائيلية أن إسرائيل ستسمح بإمداد قطاع غزة بمواد البناء الخام وحافلات نقل الركاب وشاحنات نقل وتحسين قدرة الطاقة الكهربائية على شبكات الكهرباء الإسرائيلية المتجهة إلى القطاع، وذلك لأول مرة منذ فرض الحصار على قطاع غزة.
- على ضوء تجربة السنوات السابقة، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يشكك في هذا التصريح، وذلك لأنه لا يختلف في جوهره عن غيره من التصريحات العديدة التي سبقته، حيث اتسم الإعلان بالغموض، ولم يتطرق إلى السماح بدخول كافة احتياجات قطاع غزة، ولم يحدد حجم كميات السلع والاحتياجات المسموح بدخولها إلى القطاع، ولم يشر إلى أي تغيير في السلع التي سيسمح بتصديرها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي أو في نوعيتها.
- تؤكد البيانات التي وثقها المركز خلال شهر ديسمبر، وبعد مرور شهر على سريان التهدئة استمرار الحصار على قطاع غزة، واستمرار عمل المعابر بنفس الوتيرة التي كانت تعمل بها قبل شن العدوان الشامل على القطاع. وتشير الاحصائيات الى أنه لم يحدث تغييراً على كمية أو طبيعة السلع المسموح بتوريدها إلى القطاع، في حين استمر حظر تصدير منتجات قطاع غزة الى الضفة الغربية والعالم الخارجي، باستثناء كمية محدودة جدا من المنتجات الغزية، معظمها منتجات زراعية.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم، والذي بات المعبر التجاري الوحيد للقطاع، لمدة 9 أيام، أي بنسبة 29% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير (شهر ديسمبر).
- رصد المركز استمرار سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير 72 شاحنة طيلة شهر ديسمبر، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة الى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- كما رصد المركز استمرار تدني نسبة الواردات التي يحتاجها السكان المدنيون في قطاع غزة، بسبب القيود الشديدة التي تفرضها السلطات المحتلة، حيث أن كمية الواردات لا تلبي احتياجات السكان الأساسية.
- استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من شهر، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها الى القطاع، إضافة إلى الاغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود. فقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر ديسمبر توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 22 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 6,465 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 111 طناً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 55.5% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 145,033 طناً من مادة الحصمة، 5,554 طناً من مادة الأسمنت و1,981 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل نحو عامين.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون (إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 5 أيام بشكل تام خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفتح المعبر جزئياً باقي الأيام، وسُمح بمرور 820 مريضاً من أصل 895 مريضاً قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت تلك السلطات سفر 75 حالة مرضية، من بينها 4 حالات رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 12 مريضاً تغيير مرافقيهم، و11 مرضاً آخر اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 27 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 9 أيام. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 2008 تجار فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 65 تاجراً يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 43.3% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 66 صحفياً و150 دبلوماسياً و726 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- استأنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر ديسمبر زيارات ذوي المعتقلين من قطاع غزة لأبنائهم في السجون الإسرائيلية، البالغ عددهم نحو 440 معتقلاً، وسمحت لـ 241 شخصاً من ذوي المعتقلين بزيارة 146 من ابنائهم في السجون الاسرائيلية. وتعرض ذوي الأسرى الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم داخل السجون الاسرائيلية لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.
- طرأ خلال شهر ديسمبر تحسناً ملحوظاً على عمل معبر رفح، حيث تمكن 15,176 مواطناً من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 15,889 مواطناً، كما أرجعت السلطات المصرية 1,202 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام (29 % من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 6,495 شاحنة، بمعدل 209 شاحنات يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 36.7% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال عام 2012 مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012
المعدل اليومي	570	162	135	112	149	180	168	178	166	166	178	133	209
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%28.5	%23.7	%19.7	%26.1	%31.6	%33.3	%31.1	%29.1	%29.1	%31.2	%23.3	%36.7

[1] ـ مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

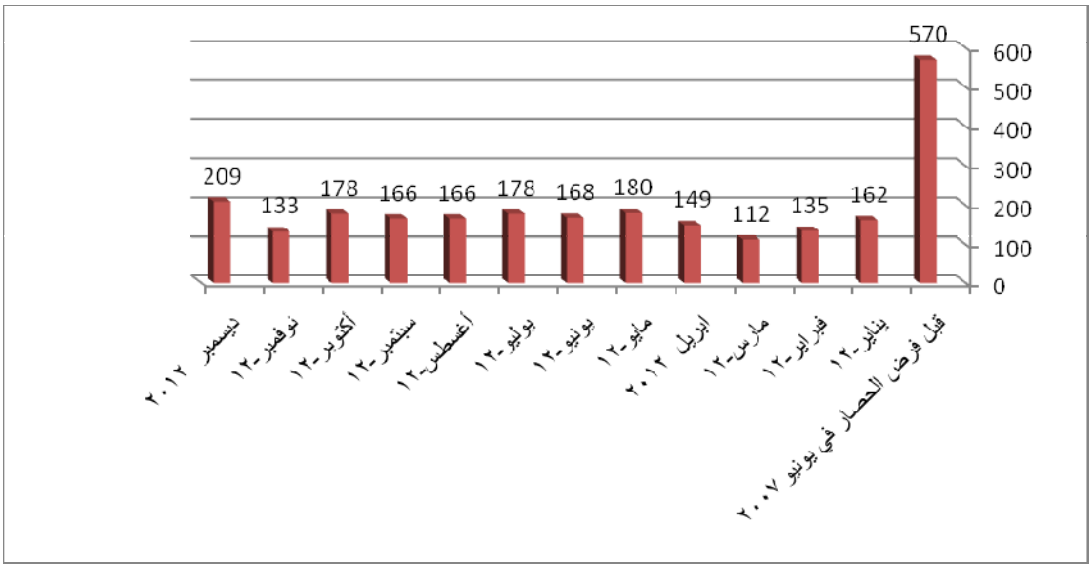

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

كما استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 152 طن توت أرضي (42 شاحنة)، 1760 صندوق أوراق توم طويلة و2530 صندوق عيدان بصل (8 شاحنات)، 50 طن طماطم (7 شاحنات)، 55 طن بسكويت (5 شاحنات)، 625,000 زهرة قرنفل (8 شاحنات)، 31 طن أثاث (شاحنتان).

جدير بالذكر أن إغلاق معبر المنطار[2] التجاري بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير 2012، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة، وقد أدى الى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك. وحول ذلك أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 80 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر ديسمبر، وفي ظل قيود مشددة، بإدخال 268 سيارة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

[2] - أنشئ معبر المنطار عام 1995، وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

- **الوقود والمحروقات**

استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من شهر، بسبب تقليص سلطات الاحتلال لكميات الغاز التي سمحت بدخولها الى القطاع، إضافة إلى الاغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وعمله بشكل محدود. فقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر ديسمبر توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة منه لمدة 22 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 6,465 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 111 طناً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 55.5% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال عام 2012 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
ديسمبر 2012	111	%55.5
نوفمبر 2012	67	%33.5
أكتوبر 2012	93,3	%49.2
سبتمبر 2012	147,6	%73.1
أغسطس 2012	60,9	%34.4
يوليو 2012	78,4	%39.2
يونيو 2012	109,7	%48.8
مايو 2012	137,3	%68.6
ابريل 2012	114,4	%57.2
مارس 2012	64,8	%32.4
فبراير 2012	107	%53.4
يناير 2012	91	%45.5
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال عام 2012

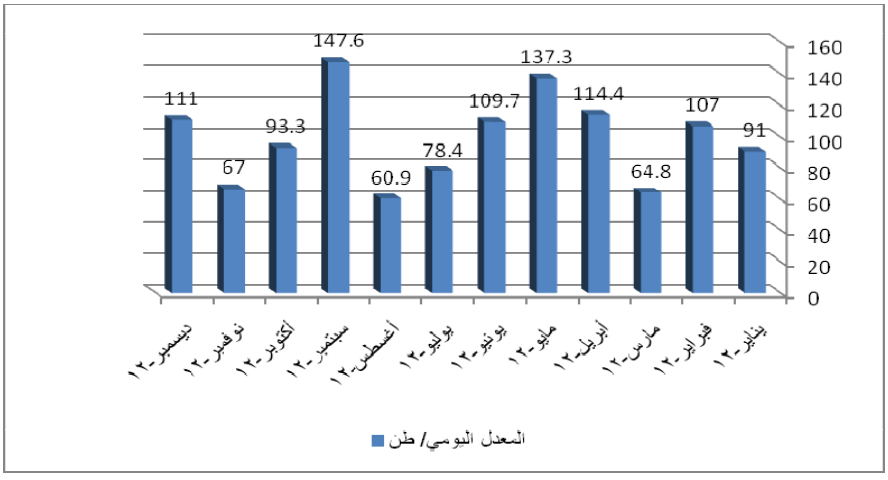

في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير، بتوريد 352,690 لتر سولار، 60,400 لتر بنزين، ونحو 376,610 لتر سولار صناعي. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات سكان قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الستة الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 6 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 145,033 طناً من مادة الحصمة، 5,554 طناً من مادة الأسمنت و1,981 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تشرف عليها منظمات دولية، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بتوريد كميات محدودة من مادة القار، لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000
الواردات الفعلية/طن	7,412	5,451	6,524	8,232	7,470	6,652	5,936	7,999	7,435	5,305	3,061	5,554
النسبة المئوية	%7.96	%4.48	%7.01	%9.14	%8.03	%7.39	%6.38	%8.60	%8.26	%5.70	%3.48	%5.97

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

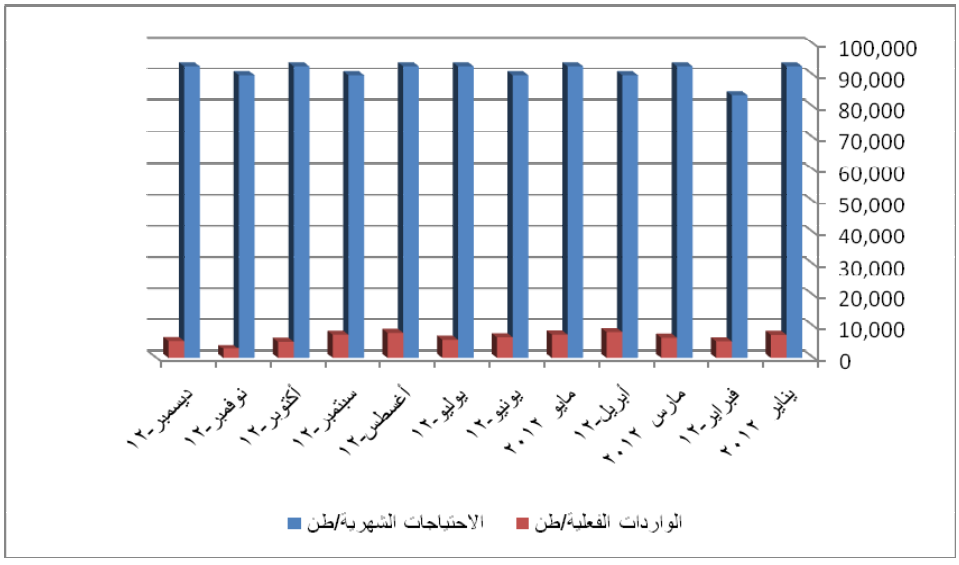

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الأسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (5,554 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 5.97% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500
الواردات الفعلية/طن	70,000	48,465	37,380	62,310	81,926	65,530	55,790	39,540	71,035	71,730	67,650	145,033
النسبة المئوية	%90,32	%69.23	%48.23	%83.08	%105.71	%87.37	%71.98	51.01 %	%94.71	%92.55	%90.08	%187.1

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

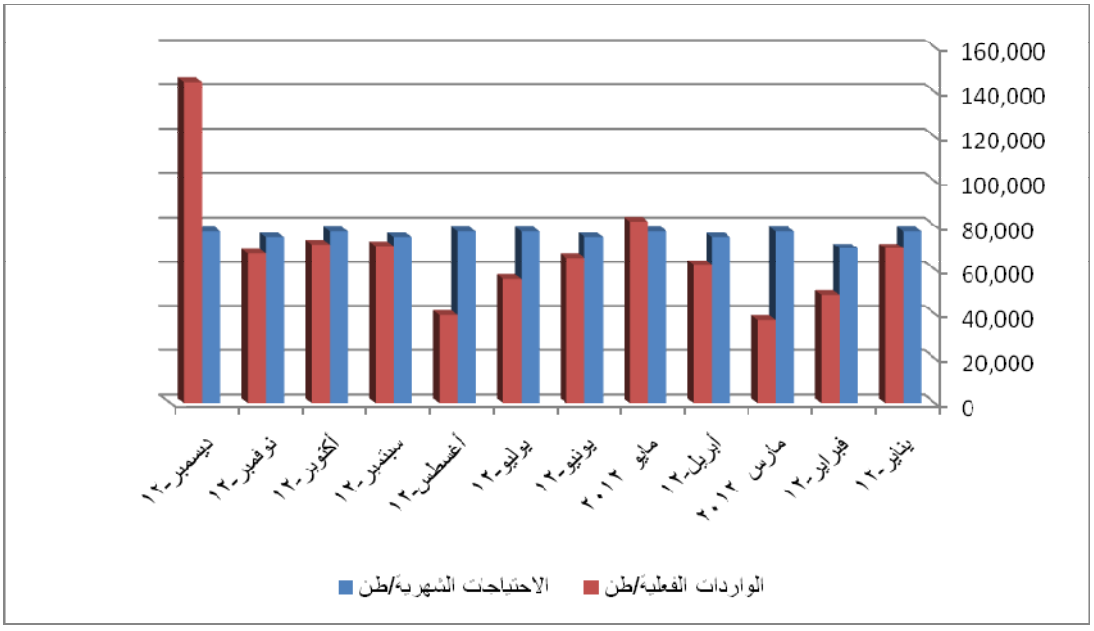

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 145,033 طناً.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000
الواردات الفعلية/طن	1,435	979	941	1,088	828	920	486	873	1,159	717	514	1,981
النسبة المئوية	%2.31	%1.74	%1.51	%1.81	%1.33	%1.53	%0.78	%1.40	%1.93	%1.15	%0.85	%3.19

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال عام 2012

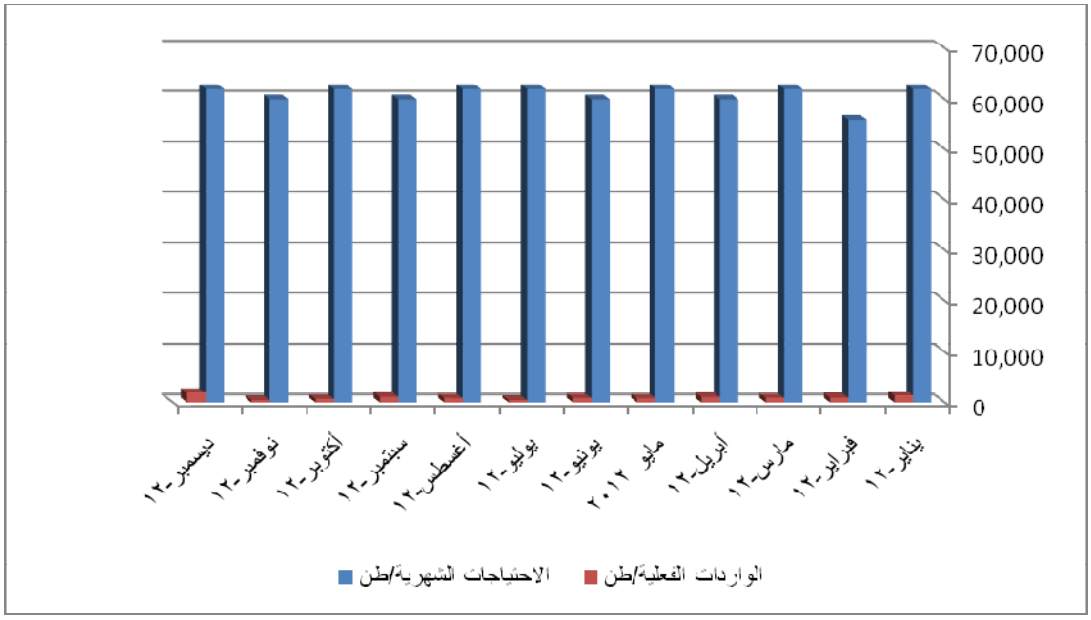

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 1,981 طناً، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 3,19% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع توريد مواد البناء منذ أكثر من 6 أعوام، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 5 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ووفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 895 طلباً، وافقت السلطات المحتلة لـ 820 مريضاً منهم بالسفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين أليها، وقد عرقلت تلك السلطات مرور 75 حالة مرضية، من بينها 4 حالات رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 12 مرضاً تغيير مرافقيهم، و11 مرضاً آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 27 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 66 صحفياً، 150 دبلوماسياً، و726 موظفاً من

العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2008 تجار فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 65 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

زيارات المعتقلين

استأنفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي زيارات معتقلين قطاع غزة في السجون الإسرائيلية، البالغ عددهم نحو 440 معتقلاً. وقد بدأت تلك الزيارات – التي توقفت عدة مرات من دون أسباب- بعد إضراب الأسرى الذي انتهى بتاريخ 2012/5/14. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر ديسمبر لـ 241 مواطناً ومواطنة من ذوي المعتقلين بزيارة 146 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وتعرض ذوو الأسرى الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم داخل السجون الاسرائيلية لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

جدول يوضح عدد أفراد ذوي الاسرى الذين سمح لهم بزيارة أبنائهم منذ عودة الزيارات

الشهر	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد أفراد ذوي الأسرى	220	120	135	118	35	241

يشار إلى أن سلطات الاحتلال قد حرمت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، ولمدة 5 سنوات بشكل يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة (116) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.".

ثانياً: معبر رفح البري

طرأ خلال شهر ديسمبر تحسن ملحوظ على عمل معبر رفح، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن المئات من الفلسطينيين ممن يسمح لهم بالسفر عبر المعبر[4] من السفر أو عانوا من تأخير في مواعيد السفر الخاصة بهم، وذلك بسبب تحديد عدد المسافرين وارتفاع عدد الراغبين في السفر. وقد تمكن 15,176مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 15,889مواطن، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 1,202 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التسهيلات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [5]. يشار إلى أن المعبر يتوقف عن العمل في الإجازات الرسمية.

3 - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

4- تشمل الفئات التي يسمح لها بالسفر عبر معبر رفح: المرضى الفلسطينيون، الأشخاص ممن يحملون تصاريح إقامة في دول أخرى، الأشخاص ممن يحملون جوازات سفر أجنبية، النساء من كافة الأعمار، الرجال أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً.

5 - شملت التسهيلات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلات طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. للمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب